



Source : AN-NAHAR
Date : 17-2-94
Photo No. : 148

الحكم الذاتي بعين خارجية

تشاء المصادفة ان يصدر قرار الحكومة الفرنسية بغرض تأشيريات خروج على رعايا عدد من الدول، بينها ثماني دول عربية (زائد الفلسطينيين)، في الوقت الذي اعلنت فرنسا، خلال زيارة وزير خارجيتها آلان جوبيه لاسرائيل، عن الفاء تأشيريات الدخول المطلوبة من الزوار الاسرائيليين.

التزامن بين القرارين غير موفق بالتأكيد، لكن الراجح ان المسؤولين الفرنسيين كانوا حاولوا تجنبه لو انتموهما الى الامر مسبقاً. ولا نفع تالياً من القراءات المعقدة. ما يهم هنا هو الطابع الرمزي، ليس اكثر، الذي اضفته المصادفة على هذين القرارين، وهو طابع لم يفت المعلقين في فرنسا. فقد سأل احدهم رئيس الوزراء ادولر بالادور، خلال مقابلة تلفزيونية عن غياب التوازن في معاملة الفلسطينيين والاسرائيليين، وعن انعكاساته على الموقف الفرنسي من مسيرة التسوية.

لا بد من القول اولاً ان مجرد طرح السؤال لافت لكل من تابع تطور المواقف الفرنسية، السياسية والاعلامية، من الصراع العربي - الاسرائيلي. اذ انه ينم عن هم "توازني" لم يكن في وارد احد صنّاع القرار والرأي منذ اعوام، وان يكن متنسفاً مع ما كنا اسميناه مفهوم "الفلسطيني الجديد".

ان هذا المفهوم، الذي بدأ يتبلور منذ اندلاع الانتفاضة، يقوم على اعتبار الفلسطينيين شعباً، وعلى الاعتراف لهم بالحقوق الملازمة لذلك، على الا تتعدى تلك الحقوق سقفاً محدداً يرسمه الايمان الفرنسي، والغربي عموماً، بأحقية وجود اسرائيل. بمعنى آخر، يسمح مفهوم "الفلسطيني الجديد" بالتجاور بين الاسرائيليين والفلسطينيين لأنه يحصر الصراع العربي -

الاسرائيلي في مشكلة احتلال (اراضي ١٩٦٧) تنطبق عليها معايير الاستعمار الكلاسيكي في حين انه يلغي خصوصية ذلك الاستعمار وخروجه عن النمط الكولونيالي المعمود. ومن نأفل القول ان شيوع هذه الصورة شجعه الاقرار العربي بمفهوم التسوية السلمية المحصورة في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، كما شجعت صيغة "الاعتراف المتبادل" التي اضحت مطلبا فلسطينيا منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢.

ان هذه العودة الى الوراء ضرورية لمن يريد ان يفهم الموقف الفرنسي من اسرائيل، بعد ان تحقق الاعتراف المتبادل. في المقابل، يشكل هذا الموقف، الذي يتعدى فرنسا الى المجموعة الاوروبية، مفتاحا لادراك بعض ابعاد التسوية السلمية بين اسرائيل والفلسطينيين. حتى انه يمكن القول ان السؤال الذي طرحه احد الصحافيين على رئيس الوزراء الفرنسي، في معرض مناقشة مسألة فرنسية داخلية، يضيء عملية التسوية اكثر مما تضيئه ردود الفعل الآلية التي تصدر من هذه العاصمة العربية او تلك. فالهمم "التوازني" الذي ينم عنه يعكس القراءة الاوروبية السائدة لاتفاق الحكم الذاتي، بما هي اقرار بوجود ندية بين اسرائيل والكيان الفلسطيني، وافقه حق تقرير المصير، اي الدولة المستقلة، وهو الامر الذي اكدته بعض تصريحات الان جوبيه خلال زيارته الاخيرة.

لا تعني تلك القراءة ان تقرير المصير الفلسطيني سيتحقق بالضرورة. فهنا رهن بطاقة الفلسطينيين النضالية والتفاوضية، والطاقة العربية عموما. لكنهما تعني ان اوروبا تربط سياستها، وتاليا مساعداتها الاقتصادية بوجود كيان فلسطيني، وانه يمكن تجيير هذا الرهان الاوروبي لمصلحة تحول الكيان الفلسطيني دولة.

قد يبدو هذا الفهم للموقف الاوروبي مغرطا في ايجابيته الى حد تصديق النوايا الحسنة المعلنه من دون تمحيص. ويكون كذلك بالفعل اذا اغفلنا البعد الآخر الناجم عن مفهوم "الفلسطيني الجديد" بعد الاعتراف المتبادل. والبعد الآخر يكمن في تغير التصرفات الاوروبية حيال اسرائيل بعدما بدد الاعتراف بالكيان الفلسطيني "الوعي المعذب" الذي كان يغذيه واقع الاحتلال والانتفاضة. فيتبدد هذا الوعي المعذب، على نسبيته، يصحح مباحا التعامل مع اسرائيل على اساس انها دولة كغيرها، وتاليا معاودة علاقات التعاون معها على جميع المستويات، بما فيها العسكرية. وهذا ايضا ما اكدته زيارة جوبيه، بعدما اوحى به التزام بين القرارين المتعلقين بالتأشير.

سمير قصير